



## حكومة الوحدة الوطنية

## ديوان وزارة الإقتصاد والتجارة

### قرار وزير الاقتصاد والتجارة

رقم (653) لسنة 2021م

### بشأن تقرير حكم

### وزير الاقتصاد والتجارة...

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/08/2011م وتعديلاته.

- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/12/2015م.

- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 09/نوفمبر/2020م.

- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.

- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته

التنفيذية.

- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2021م، بشأن النشاط التجاري ولوائحه التنفيذية

والقرارات الصادرة بمقتضاه.

- وعلى قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (235) لسنة 2021م،

بإعتماد الهيكل التنظيمي وأختصاصات وزارة الإقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.

- وعلى قرار وزير الإقتصاد والصناعة رقم (396) لسنة 2018م، بشأن دمج بعض

مكاتب السجل التجاري المحلية.

- وعلى قرار وزير الإقتصاد والصناعة رقم (397) لسنة 2018م، بشأن تنظيم عمل

مكاتب السجل التجاري المحلية.

- وعلى قرار وزير الإقتصاد والصناعة رقم (156) لسنة 2020م، بشأن إعتماد التنظيم

الداخلي لمكتب السجل التجاري العام.

- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (221) لسنة 2021م، بشأن إعتماد رقم القيد

الآلي الموحد بالسجل التجاري.

وعلى ما عرضه وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة للشؤون التجارية.



*(Handwritten signature)*



# حكومة الوحدة الوطنية



# ديوان وزارة الإقتصاد والتجارة

## مادة (1) قرار

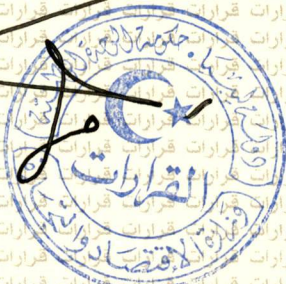
**يعدل نص المادة (5) من قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (221) لسنة 2021م، المشار إليه بحيث يجرى نصحها على النحو التالي (على الوحدات الإدارية العامة عدم الإعتداد بالسجلات التجارية المخالفة لأحكام هذا القرار إعتباراً من 2022/02/11م، لإتمام أي إجراء إداري أو مالي).**

## مادة (2)

**يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى المخاطبين أحكام تنفيذه.**

محمد علي الحويج

وزير الإقتصاد والتجارة



صدر في: 14  
الموافق: 18  
1443هـ  
2021م

بمصر: ..... هـ أبوخار